لما عرفت ان فيض الاعم اخص من فيض الاخص واحوال ذوات الاشياء
من الحاجة والاستغناء والاستلزام والاقتضاء والعوارض والذاتيات والحقيقيات
والاعتباريات انما تعرف وتحقق بحسب انفسها واكثر الاغلاط انما ينشأ من التباس
حكم الانفس بحكم الخارج والذهن فمن لقن ما اصلناها ههنا سهل عليه الاطلاع على
الحقائق والدقائق بل بالحقيقة عرفان العلوم العقلية بدون معرفة كالمقصد
فحصل مما كتبنا تحقق نفس الامر والفرق بينه وبين الخارج والذهن تمت

تمت تمت

قوله كمال ذاته وعظمة صفاته وههنا اعتراض مشهور وهو ان الحمد في المشهور انما
يكون بازاء امر اختياري فلا يكون ذاته تعالى محمودا بها ولا صفاته تعالى اذ ليست اختيارية
والا لزم حدوثها على ما قرر في الكلام واجيب بان الحمد في مثله مجاز عما للمدح كما في قوله
تعالى عسى ربك ان يبعثك مقاما محمودا او قول الشاعر الصريح محمد في المواطن كلها
والمدح يعم الاختياري وغيره مطلقا واما ما ذكره الشريف في حواشي الكشاف
من انه ايضا مخصوص بالاختياري عند صاحب الكشاف على ما صرح به في تفسيره
قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان وفيه بحث لان المفهوم المتبادر مما ذكره
صاحب الكشاف هناك اختيارية الممدوح به لا الممدوح عليه ولا تلازم بين اختياريتهما
ولما لم يشترط احد اختيارية الممدوح به وقد يجاب عن الاول بان استحقاقه تعالى
للحمد لما لم يخص وصفا دون وصف تكون الكل في غاية الكمال وكانت ذاته تعالى كافية
في جميع صفاته من غير احتياج الى الغير جعل استحقاقه تعالى جميع صفاته استحقاقا
ذاتيا وعن الثاني بان تلك الصفات مبدئة عن افعال اختيارية والحمد عليها باعتبار
تلك الافعال فالمحمود عليه اختياري في المآل او لان تلك الصفات تكون الذات
كانها فيها بمنزلة افعال اختيارية يستقل فاعلها وتشبث الخطائي في الجواب عن الثاني
بما ذكره الامدي من ان صدور صفاته تعالى عنه سبحانه بالاختيار لا يستلزم حدوثها
لان فصله تعالى كان في غاية القوة ونهاية الكمال بحيث لا يتخلف عنه المقصود
والمختار بل يكونان معا بالزمان مع تقدم الاختيار بالذات وفيه بحث اذ لا يصح فيما يتوقف
عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا تسلسل او يقدم الشيء على نفسه فتأمل

حسن جلبي

هذا شرح للسبب الشريف المرجاني رحمه الله تعالى هذه فائدة وجه الضبط ان المذكور
اما ان يكون مقصودا او لا والاول القسم وانثانى اما ان يتعلق به تعلق السابق
بالاخر وهو المقدمة او تعلق الاخر بالسابق وهو الخاتمة قوله على مقدمة و
تنبيه هكذا وقع في بعض النسخ وليس بصحيح لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلانه لو
كان قسما اخر ينبغي ان يقال فيما بعد التنبيه بلفظ المفرد كما في باقي الاقسام
واما معنى فلان المذكور فيه امر يتعلق بما ذكر في المقدمة عامة المتعلق فكان
منها لا قسيما لخمس الرسالة تحى يكون اقسام الرسالة اربعة قوله لشخص بعينه
كما اذا تصور ذات زيد ووضع زيدا زانه فيقال هذا وضع خاص لموضوع له
خاص قوله بعينه اى بسبب ذلك الشخص وتجمل الملابسة ايضا قوله باعتبار
امر عام وهو كون الوضع عاما والموضوع له خاصا قوله دون القدر المشترك
يجوز ان يكون في محل النصب حالا من الضمير في الموضوع فيكون المعنى هكذا
اللفظ موضوع لكل واحد متجاوزا عن القدر المشترك ويحتمل ان يكون حالا من
واحد بخصوصه اى المفهوم من هذا اللفظ هو الواحد بخصه وخصوصه دون
القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك بعى ان تعقل ذلك الة للوضع ووسيلة
اليه وليس ذلك المشترك موضوعا له شيرازا تعقل الواضع معنى قوله كل
مشار اليه مفرد مذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من تلك الافراد المدركة
اجمالا كان هذا وضعا عاما لان المتصور المعتبر فيه عام وهو القدر المشترك
بين تلك الافراد اذ به لوحظت تلك الافراد ملاحظة اجمالية وكان الموضع
له خاصا لان الغرض ان الموضوع له كل واحد من خصوصيات تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينها وقد يكون الوضع كليا عاما والموضوع له كذلك كما اذا تصور
مفهوم كلي ووضع لفظ بازائه فهذا سمي وضعا عاما الموضوع له عام كلفظ الانسان
لمفهومه ولم يتعرض له اذ لا غرض يتعلق به ههنا واما كون الوضع خاصا والموضوع
له عاما فمحال ان يدرك بها شخصا تها اجمالا وذلك كاف في وضع اللفظ الشخصا
وليس الشخصات كذلك بالنسبة الى كلياتها كما لا يخفى قوله فالوضع كلي لان كلية
الوضع وجزئية مستندة الى الوسيلة والوسيلة ههنا امر كلي وهو القدر المشترك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)